الأنباء
الاحد 19 فبراير 2012

مساهمات «الوطني» لتنمية المجتمع تجاوزت الـ 30 مليون دينار في 3 سنوات

قال بنك الكويت الوطني إن مجموع ما قدمه من مساهمات مالية سنوية في إطار مسؤوليته الاجتماعية تجاوز نحو 30 مليون دينار خلال السنوات الثلاث الماضية، ليكرس نفسه أحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي ودعم المبادرات والأعمال المجتمعية والإنسانية والخيرية إلى جانب دعم العمالة الوطنية وأنشطة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

جاء ذلك بمناسبة إصدار «الوطني» تقريره السنوي للمسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «نحو غد أفضل» بالتزامن مع تقريره السنوي المالي لعام 2011.

ويستعرض التقرير أنشطة «الوطني» ومساهماته وعطاءاته في المجالات الحياتية المختلفة، والتي اشتملت على: المبادرات التعليمية والتوظيف والتدريب ودعم الكوادر الوطنية، والمبادرات والبرامج الصحية، وبرامج الرعاية والدعم الاجتماعي، والمبادرات الرياضية والأنشطة والمبادرات البيئية، والمؤتمرات والندوات.

وقد أطلق «الوطني» حملة شاملة استهدفت استقطاب وتوظيف الكفاءات والكوادر الوطنية الشابة.

وقام البنك بتوظيف أكثر من 900 كويتية وكويتي من الكوادر الوطنية خلال السنوات الثلاث الماضية، مسجلا بذلك واحداً من أعلى معدلات توطين العمالة على مستوى البنوك الكويتية.

كما أطلق البنك خلال هذا العام الدورة التدريبية الثالثة من برنامجه المبتكر لتطوير المهارات القيادية لموظفيه في إطار مبادرته غير المسبوقة على مستوى القطاع الأهلي في الكويت والمنطقة وهي «أكاديمية الوطني لتطوير القيادات الشابة» بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت.

وفي الإطار ذاته، نظم البنك خلال هذا العام سلسلة من الدورات التدريبية المعدة لطلبة المدارس الثانوية والمعاهد والجامعات الكويتية في إطار برنامجه السنوي للتدريب، بالإضافة إلى برنامجه للتدريب الصيفي المخصص لعملاء حساب الأزرق من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عاما بهدف إتاحة الفرصة أمام هذه الفئة الشبابية للتدرب والتعرف عن كثب على واقع وآليات العمل المصرفي.

زيارة المرضى في المستشفيات

البنك قام بتوظيف أكثر من 900 كويتية وكويتي من الكوادر الوطنية

عدد المشاركين في برامج الوطني للتدريب الصيفي لهذا العام تجاوز 400 طالب وطالبة

وقد تجاوز عدد المشاركين في برامج الوطني للتدريب الصيفي لهذا العام 400 طالب وطالبة توزعوا على الدورات الأربع التي تضمنها البرنامج وأتموا فيها بنجاح فترة التدريب المهني المكثف على العمل المصرفي في إدارات البنك المختلفة.

بدوره، شهد قطاع الرعاية الصحية خلال هذا العام العديد من الانشطة التي يواظب على تفعيلها الوطني كل عام التزاما منه بخدمة المجتمع.

وفي الإطار ذاته، قام البنك بزيارات دورية لمستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال ومستشفى ابن سينا في منطقة الصباح الصحية للترفيه عن الأطفال والتخفيف من معاناتهم وآلامهم وتقديم الهدايا لهم البنك، الى جانب تنظيم عدة أنشطة وذلك للتخفيف عن نزلاء المستشفى من الأطفال ومشاركتهم فرحة الأعياد والمناسبات الاجتماعية المختلفة على مدار العام.

وكانت رعاية الوطني لهذا المؤتمر من العلامات والبنود المميزة على أجندة أنشطة الدعم والرعاية ضمن مسؤولية البنك الاجتماعية.

وفي الإطار ذاته، واصل البنك تنفيذ برامجه الاجتماعية والخيرية التي باتت تقليدا سنويا يحرص على تنظيمه في مواعيد محددة من كل عام، على غرار حملة موائد إفطار الصائمين في شهر رمضان المتواصلة منذ 20 عاما تحت شعار «افعل الخير في شهر الخير»، كما كان الوطني أول من بادر إلى مد يد العون للشعب الصومالي الشقيق عقب كارثة المجاعة التي شهدها، وقام بتنظيم تبرعات واسعة النطاق والمساهمة في إرسال المعونات والمساعدات الغذائية والطبية لإغاثة المنكوبين بالتعاون مع اللجنة الشعبية لجمع التبرعات وجمعية الهلال الأحمر الكويتي.

ولا يقتصر اهتمام «الوطني» ودعمه للمسيرة التعليمية والتربوية في الكويت على المساهمة المادية، بل إنه يحرص على الدعم المعنوي من خلال إتاحة عدد من الفرص التدريبية للشباب الخريجين في البنك تحفيزا وتشجيعا لهم على التقدم والتطور والنجاح. كما استمر «الوطني» خلال العام الماضي في دعمه ورعايته حفل تكريم أوائل خريجي الثانوية العامة في المدارس الكويتية، وذلك تأكيدا على اهتمام الوطني بهذه الفئة الواعدة من الشباب الكويتي، كما واظب البنك على تنظيم العديد من الزيارات الميدانية لطلبة المدارس والمعاهد المختلفة، بهدف إتاحة المجال أمامهم للإطلاع عن كثب على طبيعة وآليات العمل المصرفي في مختلف أقسام وإدارات البنك.

كعادته كل عام، كان الوطني حاضرا في مختلف المحافل والمبادرات الرياضية. وقد واصل «الوطني» خلال العام الماضي تنظيم سباقه السنوي السابع عشر للمشي الذي جاء تحت شعار «حبيبتي يا كويت» تزامنا مع احتفالات الكويت باليوبيل الذهبي لعيد الاستقلال ومرور عشرين عاما على التحرير وخمس سنوات على تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم رسميا.

وقد كان السباق هذا العام مختلفا عن سابقه، حيث واكبه برنامج يحفل بالعديد من الفعاليات الوطنية والتوعوية علاوة على الأنشطة والمسابقات للمشاركين من جميع الفئات العمرية.

وقد تجاوز عدد المشاركين في السباق 12 ألف متسابق، وهو ما يعبر عن الإقبال المتزايد الذي يشهده سباق الوطني للمشي كل عام. وفي إطار مشاركته الفعالة في العديد من البرامج الوطنية التوعوية في مجال الحفاظ على البيئة والسلامة العامة، فقد نظم البنك خلال هذا العام ضمن حملته البيئية الشاملة التي أطلقها قبل عدة أعوام تحت عنوان «فكر فيها» حملة خاصة لتنظيف الشواطئ استمرت يوما كاملا وشارك فيها عشرات المتطوعين من موظفي البنك. كما واصل «الوطني» خلال العام 2011 حملته الخاصة بترشيد استهلاك الكهرباء والمياه تحت شعار «حافظ على الطاقة بأقصى طاقة»، وتم خلالها توزيع أكثر 10 آلاف مصباح فلورسنت موفر للطاقة.

وأخيرا، يتسع نطاق مساهمات ومبادرات البنك الوطني في إطار نهوضه بمسؤوليته الاجتماعية وتعزيز الثقافة في المجالات التي يبرع فيها، لاسيما المصرفية والاستثمارية والاقتصادية.

وقد حفل سجل مبادرات البنك على صعيد تنظيم واستضافة الندوات والمؤتمرات والمشاركة الفعالة فيها خلال هذا العام بالعديد من المحطات الهامة، كان أبرزها: ندوة «الوطني» السنوية حول الأزمة العالمية وتداعياتها على المنطقة بحضور عدد كبير من الرؤساء التنفيذيين لكبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية ومحافظي البنوك المركزية الإقليمية والعملاء.

.. وتقرير للبنك: 9,5 إلى 11,5 مليار دينار الفائض المتوقع في ميزانية 2012/2011

تقديرات الميزانية (مليون دينار)

	في اطار سيناريوهات مختلفة لسعر برميل النفط							
	السنة المالية 2011/2010		السنة المالية 2012/2011					
	الميزانية المعتمدة	الفعلية	الميزانية الأولية	السعر الأدنى	السعر المتوسط	السعر الأعلى		
سعر النفط (دولار للبرميل)	43,0	82,5	60,0	106,5	107,4	108,7		
الايرادات الاجمالية	9,719	21,502	13,445	28,097	28,353	28,979		
الايرادات النفطية	8,617	19,947	12,307	26,959	27,215	24,841		
الايرادات غير النفطية	1,102	1,555	1,138	1,138	1,138	1,138		
المصروفات الاجمالية (المعتمدة)	16,160	16,221	19,435	19,435	19,435	19,435		
الفائض (العجز)	6,441ـ	5,281	5,990ـ	8,662	8,918	9,544		
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة	7,413ـ	3,131	7,335ـ	5,852	6,082	6,646		
المصروفات الاجمالية (تقديرات الوطني)	-	-	-	18,463	17,977	17,492		
الفائض (العجز)، تقديرات الوطني	ـ	ـ	ـ	9,633	10,375	11,488		
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة	ـ	ـ	ـ	6,824	7,540	8,590		

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي حول أسواق النفط وتطورات الميزانية ان أسعار النفط الخام حافظت على مستوياتها خلال شهر يناير بدعم من الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على النفط الإيراني وموجة البرد القارس الذي اجتاح أوروبا.

واشار «الوطني» الى انه لايزال من المحتمل أن يرتفع إمداد النفط العالمي بشكل كبير في 2012، وذلك بسبب سوائل الغاز الطبيعي التي تنتجها «أوبيك» وعودة الإنتاج الليبي، ومع زيادة معتدلة في الطلب، يمكن بذلك تفادي اللجوء إلى سحب آخر من المخزون.

وتوقع «الوطني» ان يولد سعر النفط، إذا تراوح في المتوسط ما بين 107 و109 دولارات للبرميل، فائضا في الميزانية يتراوح ما بين 10 و12 مليار دينار في السنة المالية 2012/2011، بعد أن بلغ هذا الفائض 5 مليارات دينار في السنة السابقة.

وقد راوحت أسعار النفط الرئيسية عند مستوى 110 دولارات للبرميل خلال معظم شهر يناير، متمسكة بذلك بالأرباح التي شهدناها في بداية الشهر، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي ومزيج برنت 112 و111 دولارا على التوالي في شهر يناير، ما يمثل انقلابا غير عادي لعلاقة الفروقات النمطية بين المزيجين، ولكن عاد وقفز سعر مزيج برنت إلى 116 دولارا في أوائل فبراير، ليعيد بذلك إرساء العلاقة التقليدية.

وبالمقارنة، تراجع سعر متوسط غرب تكساس في شهر يناير ليبلغ معدل سعره 100 دولار للبرميل خلال الشهر.

وتلقت أسعار النفط الخام دعما ناتجا عن المخاوف من التأثير الذي قد تتعرض له أساسيات سوق النفط جراء فرض الاتحاد الأوروبي حظرا على استيراد النفط من إيران، ففي العام 2010، استوردت أوروبا حوالي ثلث صادرات النفط الخام الإيراني البالغ 2,3 مليون برميل يوميا، ويتوقع أن يدخل الحظر حيز التنفيذ في الأول من يوليو ولكن عواقبه تبقى غير واضحة.

وقد ارتفع إنتاج النفط الخام في دول «أوبيك» الإحدى عشرة (أي باستثناء العراق) بمقدار 135,000 برميل يوميا في شهر ديسمبر، وهو الارتفاع السابع في الأشهر الثمانية الماضية.

ومن الملاحظ أيضا أن الإنتاج الكويتي قد ارتفع إلى ما يربو على 2,7 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى له منذ عدة سنوات (على الأقل بموجب الأرقام التي أصدرتها أوبيك، وتظهر أرقام الكويت أن هذا الرقم قد تم تجاوزه لفترة وجيزة في العام 2008).

وبلغ مجموع إنتاج «أوبيك» (بما فيها العراق) 30,8 مليون برميل في شهر ديسمبر، ما يشير إلى أنها قد تحتاج إلى خفض الإنتاج قليلا من أجل المحافظة على السقف المستهدف الذي تم تحديده في شهر ديسمبر والبالغ 30 مليون برميل يوميا.

وبالنظر الى الربع الأخير من السنة المالية 2012/2011، فإن احتمال تأثير سيناريوهات الأسعار أعلاه على الميزانية هذه السنة هو احتمال محدود، وقد يبلغ متوسط سعر النفط الكويتي ما بين 107 دولارات و109 دولارات هذه السنة، أي بارتفاع نسبته 29 ـ 32٪ عن السنة السابقة.

وقال «الوطني» انه إذا جاءت المصروفات الحكومية ما بين 5 ـ 10٪ دون مستواها المقدر في الميزانية، كما هو متوقع، فإن الميزانية قد تشهد فائضا يتراوح بين 9,6 مليارات دينار و11,5 مليار دينار قبل اقتطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة.

«الشال»: تشكيل الحكومة الجديدة نوعاً ونهجاً دون مستوى متطلبات المرحلة القادمة

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي جميع الأحداث الاقتصادية التي جرت خلال الأسبوع الماضي التي تضمنت استقالة محافظ بنك الكويت المركزي، احتجاجا على انفلات السياسة المالية، وصدور حكم نهائي بإبطال عضوية ثلاثة من خمسة مفوضين لهيئة أسواق المال، وتشكيل الحكومة الجديدة، ولكن، ليس بحجم التغيير المأمول ومن دون تغيير جوهري في النهج، ولا بد من إمهال الحكومة الجديدة بعض الوقت لملء الفراغ في هيئة أسواق المال، وبسرعة.

وذكر التقرير انه لا بد من الإنصاف والحياد، عند التحليل، إذ لا بد من ذكر أن النوايا لدى رئيس الوزراء المكلف كانت الذهاب إلى أبعد من حجم التغيير الذي تم، ونوعه، ولكن ترجمة النوايا واجهت عقبات رئيسة استهلكت المهلة الدستورية، كلها، رغم أن بداية النوايا كانت قبلها. أولى العقبات جاءت من كثرة الاعتذارات، بعضها سياسي، والبعض الآخر جاء خوفا من التداعيات الثقيلة الموروثة من ممارسات الإدارات الحكومية السابقة. والعقبة الثانية جاءت من التيارات السياسية، إما اعتراضا على بعضها البعض، أو محاولة للاستئثار بالنصيب الأكبر من السلطة. والعقبة الثالثة جاءت من الأسرة الحاكمة، التي يبدو أن تغيير النهج، وتحديدا تعيين نائب أول شعبي لرئيس الوزراء وتغيير مفهوم الاستئثار بوزارات السيادة، لم يرض أقطابا فيها، وقاتلت لوقفه.

وعندما اتفقت مجموعة من القوى السياسية على دخول الحكومة، جاءت بقائمة تمثل الأغلبية ـ 9 وزراء من 16 وزيرا ـ وهو مبدأ ديموقراطي صحيح، إذا كانت الحكومة تريد أن تضمن أغلبية مريحة، في مجلس الأمة، ولكن المهلة الدستورية كانت في آخر يوم لها بما لم يسمح و بمناقشة تغيير بهذا الحجم.

لذلك جاء تشكيل الحكومة الجديدة، نوعا ونهجا، دون مستوى متطلبات المرحلة القادمة ومستحقات نتائج الانتخابات البرلمانية. ويحسب للتشكيل، أنه يشمل عناصر جديدة، شابة وجيدة، ويحسب له أنه جاء ولأول مرة بوزير نفط متخصص وكفؤ، وهي سابقة حميدة، ويحسب عليه خلوه وخلو مجلس الأمة، معه، من التمثيل النسائي، ويحسب عليه أنه لا يعكس إرادة الناخبين ولا يمثل حكومة إنقاذ وطني أو حكومة أغلبية وكانت فرصة كبيرة تم هدرها. لذلك، لا نتوقع أن تكون المرحلة القادمة مريحة، لأن قدرة الإدارة العامة على إحداث تغيير جوهري، يتناسب وحجم المخاطر المحتملة، على الوطن، ستكون محدودة. ولكن، لأن الوقت حرج، وإمكانيات السيطرة على التداعيات المحتملة تفلت من الأيدي، لا ينبغي اعتبار أي حكم مسبق حكما قاطعا، ولابد من منح الحكومة فرصة لكي تثبت ما يخالف التوقعات، ولا بد من الإنصاف معها، إن أجادت.

أما إذا ساءت الأمور، فلا بد من مخرج عملي وسلمي للتغيير، ونعتقد أن فترة العطلة الصيفية القادمة ستكون ملائمة لمراجعة المسار، وحينها يمكن التفكير، جديا، في إعادة تشكيل الحكومة، على أسس مختلفة. فالإدارة العامة، وتحديدا مجلس الوزراء، هو العلامة الفارقة في مسار التنمية المستدامة في البلد، فليست هناك تجربة واحدة، في عالمنا المعاصر، نجح فيها بلد بالتفوق، من دون إدارة عامة متفوقة، ومسنودة بأغلبية نيابية، أو حكومة وحدة وطنية، في زمن المخاطر، مثل حال اليونان وإيطاليا، حاليا.

345,2 مليون دينار قيمة تداولات العقود والوكالات حتى يناير 2012

تناول «الشال» آخر البيانات المتوافرة من وزارة العدل بإدارة التسجيل العقاري والتوثيق ـ لشهر يناير 2012 التي أشارت إلى ارتفاع كبير في سيولة سوق العقار، مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر 2011.

فقد بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 345,2 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بنحو الضعف أو زيادة بما نسبته 104,7٪ مقارنة بسيولة شهر ديسمبر 2011، البالغة نحو 168,6 مليون دينار.

وتوزعت تداولات يناير ما بين نحو 324,1 مليون دينار، عقودا، ونحو 21,1 مليون دينار، وكالات.

وارتفعت، قليلا، مساهمة قيمة بيوع نشاط السكن الخاص، من جملة قيمة البيوع، إذ بلغت نحو 186,4 مليون دينار، أي ما نسبته 54٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 53,7٪ في ديسمبر 2011، عندما بلغت نحو 90,5 مليون دينار، أي إنها حققت ارتفاعا بلغت نسبته 105,9٪ ولكنها حافظت على نسبتها من جملة البيوع ثابتة، تقريبا.

وبلغت قيمة بيوع السكن الاستثماري نحو 132,3 مليون دينار، أي ما نسبته 38,3٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 37,2٪ في ديسمبر 2011، عندما بلغت نحو 62,6 مليون دينار، أي إنها حققت ارتفاعا مطلقا قاربت نسبته 111,1٪ وارتفاعا نسبيا طفيفا في مساهمتها في الإجمالي، وبلغت قيمة بيوع النشاط التجاري نحو 20,5 مليون دينار، إذ تراجعت مساهمتها النسبية من جملة البيوع، إلى نحو 5,9٪، مقارنة بنحو 7,1٪ في ديسمبر 2011، بينما ارتفعت قيمتها المطلقة بنسبة قاربت 70,7٪، عن مثيلتها المسجلة في ديسمبر 2011، وارتفعت قيمة بيوع نشاط المخازن المطلقة بنسبة بلغت نحو 76,2٪ مقارنة بمثيلتها المسجلة في ديسمبر 2011، بينما تراجعت مساهمتها في سيولة العقار إلى نحو 1,8٪، مقارنة بنحو 2,0٪ في ديسمبر 2011. ويلاحظ ارتفع في سيولة السوق العقاري لتسجل قيمة تداولاته 345,2 ميون دينار بارتفاع 63,9٪ نظرا للارتفاع في الطلب عى قطاعات السكن والاستثماري والتجاري.

زيادة النفقات العامة بأكثر من ضعف النسبة لتبلغ نحو 13٪ وراء استقالة محافظ المركزي

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه في الدولة مؤسسات قليلة تعمل كمؤسسات دولة، ونعني هنا تلك المؤسسات التي تعمل وعينها على المستقبل، باعتباره أمانة لابد من الاحتراز إلى تسليمها، بالحد الأدنى، على الأقل، من مقومات الاستقرار، وبنك الكويت المركزي أهمها، فهو إلى جانب إدارته للسياسة النقدية، يعمل مستشارا ماليا واقتصاديا للحكومة وسبق لقياديه في 1998 أن قدموا استقالاتهم عندما قررت الحكومة التعدي على اختصاصاته، وسبق له أن خالف أمنيات الحكومة، عندما قام بتقييد تمويل الأسهم، على الهامش، لخفض سخونة سوق الأسهم، وأسهم بتقييد التساهل في إدراج الشركات في البورصة، من خلال ممثله في لجنة سوق الأوراق المالية.

وفي السنوات الأخيرة (2011/2006)، والتي بلغ فيها معدل النمو في النفقات العامة 17,9٪ سنويا، كانت معركته، كناصح للحكومة، هي وقف انتحار البلد الناتج عن انفلات سياستها المالية وفقدان الاقتصاد نهائيا لتنافسيته في الإنتاج السلعي والخدمي.

ونتوقع أن قرار المحافظ بالاستقالة قد جاء بعد اجتماع لمجلس الوزراء، أو تبليغا منه الأسبوع قبل الفائت، وتم فيه استعراض مشروع الموازنة العامة، للسنة المالية 2013/2012، الذي بلغت فيه اعتمادات النفقات العامة حافة الـ 22 مليار دينار.

وكان الاعتقاد السائد لدى بنك الكويت المركزي، أن آخر رسائله المباشرة التي قدمها في شهر يوليو 2011 والتي تقطع بعدم القدرة على تحقيق توازن الموازنة عند مستوى إنتاج 2 مليون برميل يوميا وبزيادة معتدلة للنفقات العامة 5٪ سنويا سوى ببلوغ أسعار النفط الى ما فوق الـ 200 دولار أميركي، كثيرا، وهو ما أكدته اللجنة الاستشارية التي شارك فيها المحافظ، أخيرا، في ملخص تقريرها.

وفي اجتماع مجلس الوزراء المذكور، أو حتى من دونه، ولكن بتداول الأرقام المحتملة لمصروفات السنة المالية القادمة، جاء الرد صادما وبزيادة في النفقات العامة بأكثر من ضعف النسبة التي يحذر منها بنك الكويت المركزي 5٪ إذ بلغت نحو 13٪.

ويبدو أن هناك فهما خاطئا لدى الحكومات المتعاقبة فقد اعتقدت أن دور المستشار هو تقديم المشورة فقط، أما الإمعان في عدم الأخذ بها فهو قرار سيادي لا يحق للمستشار الاعتراض عليه.

كما إن الفهم الخاطئ يمتد أيضا إلى رد جاهز آخر، وهو أن بنك الكويت المركزي يقرر في شؤون السياسة النقدية أما السياسة المالية فهي أمر خارج سيطرته واختصاصه، بينما لا يمكن ضبط السياسة النقدية في أحوال ضياع الاستقرار المالي وربما السياسي والأصل فيها هو التحوط من حدوثه، وسبق للبنك المركزي الألماني في تسعينات القرن الفائت أن عاقب الحكومة الألمانية ومعها العالم برفع أسعار الفائدة «رغم التوقعات بخفضها» عندما انفلتت سياستها المالية لتمويل إعادة توحيد شطري ألمانيا. ونرجو ألا يفهم أننا نقول إن بنك الكويت المركزي مؤسسة محصنة ضد الخطأ، فجميعنا نخطئ، ولكن مهنيته واستقلاليته ضرورة قصوى في بلد ضعفت مؤسساته الأخرى معظمها، والدول تحميها مؤسساتها. وسبق لبنك الكويت المركزي أن فقد نائب محافظ مميزا، وبقاء محافظ بنك الكويت المركزي الحالي المتميز ضرورة لمصلحة البلد في ظرف خطر واستثنائي، وما قام ويقوم به أمر مقدر وعليه التضحية بالبقاء، إذ مازال هناك مجال، حتى لو كان الاستمرار يعني القتال في حرب غير مضمونة النتائج، إنه وطن في خطر.

3,08 مليارات دينار إجمالي قيمة أصول «الأهلي» بنهاية 2011 بنسبة ارتفاع 4,4٪

استعرض تقرير الشال الاقتصادي النتائج المالية للبنك الأهلي الكويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، وقد بينت هذه النتائج أن أرباح البنك تراجعت مقارنة بمستوى مثيلتها لعام 2010، إذ بلغ صافي أرباح البنك، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وضريبة دعم العمالة الوطنية والضرائب على الفروع في الخارج، والزكاة، نحو 50,3 مليون دينار، مقابل نحو 53,2 مليون دينار، في 2010، وبتراجع بلغ نحو 2,8 مليون دينار، أي ما نسبته 5,3٪. وتراجع هامش صافي الربح إلى نحو 33,1٪، مقارنة بنحو 35,6٪، في نهاية 2010.

ويعود سبب تراجع صافي الربح، معظمه، إلى ارتفاع مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة بنحو 9,2 ملايين دينار في 2011، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 58٪ وصولا إلى 25,1 مليون دينار مقارنة بما قيمته 15,9 مليون دينار في 2010.

وفي التفاصيل، تراجعت مصروفات التشغيل بنحو 3,9 ملايين دينار أي نحو 5,1٪، عندما بلغت نحو 72,5 مليون دينار في 2011، مقارنة مع 76,5 مليون دينار، في عام 2010، إذ تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 6,9 ملايين دينار أي بنسبة تراجع بلغت نحو 16٪ حين بلغت 36,6 مليون دينار في 2011، مقارنة مع نحو 43,5 مليون دينار في عام 2010، بينما ارتفعت مصروفات الموظفين بنحو 1,7 مليون دينار، وارتفعت مصروفات تشغيلية أخرى واستهلاك بنحو 1,3 مليون دينار في عام 2011.

وحقق البنك ارتفاعا في إيرادات التشغيل بنحو 11,8 مليون دينار أي نحو 5,3٪، حين بلغت نحو 236,9 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 225,2 مليون دينار في 2010، وجاء الارتفاع في إجمالي إيرادات التشغيل من الارتفاع في إيرادات الفوائد بنحو 2,2 مليون دينار، أي نحو 1,8٪، حين بلغت نحو 121,4 مليون دينار في 2011، مقارنة مع 119,2 مليون دينار، في العام السابق.

وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 9,1 ملايين دينار أي نحو 12,1٪ حين بلغ نحو 84,8 مليون دينار، مقارنة مع 75,7 مليون دينار، في العام السابق، وذلك بسبب تراجع مصروفات الفوائد بنحو 6,9 ملايين دينار وارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 2,2 مليون دينار، كما أسلفنا سابقا، وعليه، بلغت نسبة هامش الفائدة نحو 3,5٪، وهي أعلى، قليلا، من مثيلتها لعام 2010 البالغة 3,2٪. وتراجع متوسط تكلفة الفوائد المدفوعة من نحو 1,7٪، في 2010، إلى نحو 1,5٪، في 2011. وبلغت نسبة مخاطر السيولة، نحو 113,2٪ وهي النسبة المحققة في العام السابق، نفسها.

وارتفعت أصول البنك من 2,9 مليار دينار، في نهاية 2010، إلى نحو 3,079 مليارات دينار، أي إن أصول البنك قد ارتفعت بنحو 130,7 مليون دينار، أي ما نسبته 4,4٪. أما الأصول الحكومية فقد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 47,9 مليون دينار، ونسبته 12,3٪، لتصل نسبة مساهمة هذه الأصول من جملة أصول البنك إلى نحو 14,2٪، أي ما يساوي 436,9 مليون دينار، بعد أن كانت نحو 13,2٪ من إجمالي الأصول، أو 388,9 مليون دينار، في 2010. وارتفعت محفظة القروض والسلف، إذ بلغ صافي رصيد المحفظة نحو 2066,4 مليون دينار، (67,1٪ من إجمالي أصول البنك) مقارنة بنحو 2005,8 ملايين دينار، في عام 2010 (68٪ من إجمالي أصول البنك)، مسجلة ارتفاعا بلغ قدره 60,6 مليون دينار، ونسبته 3٪.

NBK CAPITAL

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	09 فبراير 2012
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.59315
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-0.76%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	0.08%

nbkcapital.com